سيبويه والقراءات القرآنية

د. التواتي بن التواتي
جامعة الأغواط-الجزائر-

لقد سبق أن تعرضنا للقراءات القرآنية في العدد الرابع «الخليل والقراءات القرآنية»، وكذا في العدد التاسع من هذه المجلة الغراء، وقلنا آنذاك: للبحث صلة، فهذا المقال تكملة لما وعدنا به القارئ الكريم.

نشأ النحو في رحاب القرآن وتأصلت قواعده ونمت فروعه في ظلاله ممّا جعل النحاة جميعا يجمعون على أنّ الاستشهاد به وبقراءاته المختلفة (متواترة وشاذة) حاصل من حيث المبدأ إلاّ أنّ للعلماء تفاصيلَ وأقوالا جديرة بالبحث نذكر منها ما تيسر لنا جمعه:

1 - قول السيوطي: أما القرآن الكريم فكلّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا أم آحاد أم شاذا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو : (استحوذ) و (يأبى) وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة ، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه ومن ثمَّ احتج على جواز إدخال (لام الأمر) على

المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾يونس/58 كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾العنكبوت/12 واحتج على صحّة قول من قال : إنّ (الله) أصله (لاه) بما قرئ شاذا ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ لَإِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ لَإِلَٰهٌ﴾الزخرف/84[1]

مناقشة قول السيوطي: وقول السيوطي يحتاج إلى تدبر لما ذكر من قضايا جديرة بالمناقشة:

الأولى: ذِكْره أنّ النحاة يجمعون على الاحتجاج بالقراءات الشاذة ولم يسمع خلافا في ذلك ويبيّنه أنّ هذه القراءات الشاذة يجب ألاّ تكون مخالفة لقياس معلوم.

الثانية: ما ورد مخالفا للقياس يحتج به في ما ورد بعينه ولا يقاس عملا بالقاعدة الأصولية الشاذة يحفظ ولا يقاس عليه، وضرب مثلا **(استحوذ)** في قول الله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ﴾المجادلة/19 حيث لم تقلب واوه ألفًا وهي متحركة والقاعدة العامة أنّ الواو إذا انفتح منها قبلها وكانت متحركة انقلبت ألفًا.

وكذلك **(يأبى)** في قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾التوبة/32 فهذا اللفظ مفتوح العين في الماضي والمضارع وعينه ليست حلقية، كما مثل للقراءة الشاذة المخالفة للقياس بقراءة قوله تعالى : ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾يونس/58 ، والقراءة المشهورة في السبع بالياء وفي مصحف أبيّ بن كعب ((فبذلك فافرحوا)وهذه

اللغة الكثيرة الشهيرة في أمر المخاطب وأمّا (فليفرحوا) بالياء فهي لغة قليلة. . .[2]

2- قول عبد القادر البغدادي: فكلامه جلّ جلاله أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه، كما بيّنه ابن جني في أوّل كتابه وأجاد القول.[3]

3-قول الزركشي: وتوجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة ومن أحسن ما وضع فيه كتاب المحتسب لأبى الفتح إلا أنه لم يستوف وأوسع منه كتاب أبو البقاء العكبرى وقد يستبشع ظاهر الشاذ بادي الرأى فيدفعه التأويل:

(أ)-كقراءة قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ الأنعام/ الآية 14 على بناء الفعل الأول للمفعول دون الثاني وتأويل الضمير فى وهو راجع إلى الولي.

(ب)-وكذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ الحشر/ الآية 24 بفتح الواو والراء على أنه اسم مفعول وتأويله أنه مفعول لاسم الفاعل الذى هو البارئ فإنه يعمل عمل الفعل كأنه قال: الذى برأ المصور.

وكقراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ فاطر/ الآية 28 برفع لفظ الجلالة ونصب لفظ العلماء وتأويله: أن الخشية هنا بمعنى الإجلال والتعظيم لا الخوف.

وكقراءة قوله تعالى: (فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ) آل عمران/الآية 159 بضم التاء على التكلم لله تعالى وتأويله على معنى فإذا أرشدتك إليه وجعلتك تقصده...[4]

4- قول الشيخ المقرئ محمد فهد خاروف: مما لا شك فيه أن القراءات القرآنية المتواتر منها والشاذ قد أغنت الدرس النحوي غنى يكاد يفوق حد الوصف، وأنها جعلت اللغويين والنحاة يجدون في التنقيب عن تراثهم ، وعلى الأخص منه الشعر. كما أنّ لها ارتباطا وثيقا بعلم التفسير من حيث المعاني في القراءات التي توضح المعنى المراد من بعض الآيات، وخاصة القراءات الشاذة التي يعدها المفسرون موضحة ومفسرة لوجوه القراءات الصحيحة ومحل ذلك كتب التفسير.[5]

نقصر الحديث عن بعض الأعلام من النحاة القدامى وهم:سيبويه والأخفش الأوسط من مدرسة البصرة، والكسائي والفراء من مدرسة الكوفة، أما ابن جني فهو خلاصة العصر.

- أمّا الأوّل فإنه مفتاح النحو.
- وأمّا الثاني فهو من حمل الكتاب للأجيال عبر العصور.
- وأمّا الثالث فهو من القراء السبع ورأس مدرسة الكوفة.
- وأمّا الفراء فهو تلميذ الكسائي وواضع مصطلحات علم النحو لهذه المدرسة.
- أمّا ابن جني فإنّه أوّل من اعتنى بها (أي: هذه القراءات الموسومة بالشاذة) ودافع عنها وخصّها بالتأليف فلذلك نرى من المفيد والضروري الوقوف عند كتابه «المحتسب».

أولا: سيبويه: إذا تصفحنا «الكتاب»وهو خلاصة الفكر النحوي للأئمة السابقين وصاحبه إمام النحاة قاطبة والمثل الأعلى لهم،نجده أنّه كان سباقا في النظر إلى أساليب القرآن، والاستشهاد بقراءاته (صحيحها وشاذها) وإن كان الأغلب أنّه كان يبني قواعده على الصحيح الشائع إلاّ أنّه لا يهمل القراءات الشاذة بل أنّه اتخذها أصلا لتقعيد القواعد النحوية،ولدينا نماذج كثيرة من القراءات عموما والقراءات الشاذة خصوصا تؤكد ما ذهبنا إليه.

- شواهد من القراءات الشاذة القرآنية في الكتاب: بادئ ذي بدء نشير إلى أنّ للكتاب فضلا عظيما فيما خلّف لنا من تراث ثقافي ضخم كان هو المحور فيه والباعث عليه وذلك أنّه لم يكد أمره يظهر حتى أثار حركة علمية رائعة،وخلق تيارا فكريا دافقا تمثل فيما ظهر على مرّ العصور وفي شتى الأقطار من مؤلفات تتصل بالكتاب وتدور حوله، ولا نعرف إلى اليوم كتابا حوى آراء النحاة الأوائل كالخليل، وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبي الخطاب الأخفش، ولا أوثق مصدرا للأدب العربي القديم بما نقله من شواهد شعرية، ولا أحفل منه سجلا لكثير من العلوم العربية في فجر نشأتها بما ضمّه إلى النحو من لغة وبلاغة وقراءات ولهجات.

ونقرّر من خلال جوسنا في الكتاب أنّه قد شمل قدرا لا بأس به من القراءات الشاذة اعتمدت لتأصيل القواعد النحوية، وهذا بيانها وتفصيلها:

1- إنّ القراءات المختلفة التي أثبتها سيبويه في كتابه تعبّر عن المراحل الأولى التي كانت فيها القراءات غير مصنّفة من حيث التواتر والشذوذ ولا واضحة المعالم، فهو لا يذكر القراء بأسمائهم، وقد يذكر قارئا اعتبر فيما بعد من القراء الشواذ، وقد يسند القراءة إلى الكوفيين وأهل الحجاز أو يستعمل عبارة «قرأ قوم» أو «قرأ أناس» أو «قرأ الناس» أو «قرأ بعضهم».

2- وقد يرجّح ما ورد في القراءات الشاذة، ويخرّج بعض المسموع على ما ورد فيها (أي: القراءات الشاذة)، وهذه بعض النماذج ملتمسة من«الكتاب»كدليل لما ذهبنا إليه:

(أ)-قال سيبويه في باب ما ينتصب في التعظيم والمدح: وسمعنا بعض العرب يقول: (الْحَمْدُ لله ربَّ العالمين) فسألت عنها يونس فزعم أنّها عربية .

ومثل ذلك قول الله عزّ وجلّ ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾النساء/162 فلو كان كله رفعا كان جيّدا فأمّا المؤتون فمحمول على الابتداء.

وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾البقرة/177ولو رفع(الصابرين) على أوّل

الكلام كان جيّدا ، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيّدا كما ابتدأت في قوله (والمؤتون الزكاة)ونظير هذا النصب ومثل هذا في الابتداء قول ابن خيّاط العُكْليّ:

وكلّ قوم أطاعوا أمر مرشدهم × إلاّ نميرا أطاعت أمر غاويها

الظاعنين ولمّا يُظْعنوا أحدا × والقائلون لمن دار نُخَليها

وزعم يونس أن من العرب من يقول: «النازلون بكلّ معترك والطيّبين» فهذا مثل والصابرين.[6]

تعليق على هذه القراءة: إنّ هذه القراءة وردت مخالفة للرسم؛ لأنّ (ربّ) رسمت في الأصل بشدّة فوق الباء وتحتها فتحة إتباعا للرسم القديم الذي كان لا يضع الكسرة إلاّ تحت الحرف.

أما قراءتها بالنصب فقال أبو حيان: وقرأ زيد بن عليّ (ربّ) بالنصب على المدح، وهي فصيحة لولا خفض الصفات بعدها ، وضعفت لذلك.[7]

(ب)-بناء قاعدة نحوية على قراءة شاذة مخالفة لرسم المصحف كجواز إعمال (إذن) وإلغائها إذا كانت مسبوقة بالفاء أو الواو.

قال: «واعلم أنّ (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنّك فيها بالخيار، إن شئت أعملتها كإعمالك (أرى، وحسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين وذلك قولك: زيدا حسبت أخاك، وإن شئت ألغيت(إذن) كإلغائك حسبت إذا قلت : زيد حسبت أخوك .

فأما الاستعمال فقولك: «فإذن آتيك وإذن أكرمك» وبلغنا أنّ هذا الحرف في بعض المصاحف: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾الإسراء/76 وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: (وإذن لا يلبثوا).

أما الإلغاء فمثل قولك: فإذن لا أجيئُكَ وقوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾النساء/53 [8]

وقراءة النصب هذه قراءة أبيّ وعبد الله ابن مسعود.[9]

وعلّل السيرافي إلغاء عملها فقال: وإنّما جاز إلغاء (إذن) لأنّها تكفي من بعض كلام المتكلم كما يكفي «لا ونعم» من كلامه. يقول القائل: إن تزرني أزرك فيجاب إذن أزورك والمعنى إن تزرني أزرك، فناب عن الشرط وكفت عن ذكره كما يقول: أزيد في الدّار؟ فيقال (نعم أو لا)وتكفي (نعم)من قوله:«زيد في الدار» و(لا)من قوله: ما زيد في الدار.فلما كانت (إذن) جوابا قويت في الابتداء لأنّ الجواب لا يتقدمه كلام. ولمّا وسّطت وأخرت زايلها مذهب الجواب فبطل عملها.[10]

وعلّق الزمخشري على القراءتين فقال: وقرئ (لا يلبثون) وفي قراءة أبيّ (لا يلبثوا) على إعمال (إذن) فإن قلت: ما وجه القراءتين ؟ قلت : أما الشائعة فقد عطف فيها الفعل على الفعل وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد، والفعل في خبر كاد واقع موقع الاسم وأمّا قراءة أبيّ (أي قراءة النصب) ففيها الجملة برأسها التي هي و(إذن لا يلبثوا) عطف على جملة قوله: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾[11]

(ج)-اختيار قاعدة الرفع في عطف الاسم المعرف بالألف واللام على المنادى المضموم وذلك استنادا إلى القراءة الشاذة في قوله تعالى: (يا جبال أوّبي معه والطيرُ)سبأ/10 وقراءة الجمهور النصب (والطيرَ) أي: العطف على المحلّ وهي قراءة أبي عمرو ، واختيار عيسى بن عمر ويونس بن حبيب.

قال سيبويه: قال الخليل: من قال: يا زيد والنضرَ فنصب؛ لأنّ هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله، فأمّا العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون :«يا زيد والنضرُ»

وقرأ الأعرج: **(يا جبال أوّبي معه والطيرُ)** فرفع ، ويقولون يا عمرو والحارث، وقال الخليل: هو القياس كأنّك قلت: يا حارث، ولو حمل الحارث على (يا) كان غير جائز البتة نصب أو رفع من قبل أنّك لا تنادي اسما فيه الألف واللام بـ(يا)ولكنّك أشركت النضر والأوّل في (يا) ولم تجعلها خاصة للنضر كقولك: ما مررت بزيد وعمرٍو ، ولو أردتَ عملين لقلت : ما مررت بزيد ولا مررتُ بعمرٍو.

والرفع (الطير) وهو معطوف على الجبال، وإن لم يحسن نداؤها بالذي نوديت به الجبال، فيكون ذلك كما قال الشاعر:

ألا يا عمرُو والضحاكَ سِيرا فقد جاوزتما خَمَرَ الطريقِ

وعلّق على قراءة النصب فقال: وقال الخليل-رحمه الله-: ينبغي لمن قال: (النضرَ) فنصب لأنّه لا يجوز (يا النضرُ) أن يقول: «كلّ نعجة وسخْلتَها بدرهم» فينصب إذا أراد لغة من يجرّ لأنّه محال أن يقول: كلّ

سلختِها، وإنّما جرّ لأنّه أراد وكلّ سلخة لها، ورفع ذلك لأنّ قوله: والنضر بمنزلة قوله: ونضر، وينبغي أن يقول:

* وأيُّ فَتَى هَيْجاءَ أنتَ وجارَها*

لأنّه محال أن يقول وأيّ جارِها.[12]

وفي نصب (الطير) وجهان:

أحدهما: على ما قاله ابن زيد من أن (الطير) نوديت كما نوديت الجبال فتكون منصوبة من أجل أنها معطوفة على مرفوع بما لا يحسن إعادة رافعه عليه فيكون كالمصدر عن جهته.

الثاني: فعل ضمير متروك استغني بدلالة الكلام عليه، فيكون معنى الكلام: فقلنا يا جبال أوبي معه وسخرنا له الطير.)

و على كلٍّ فقد صرّح النحاة على أنّ (الطير) قرئ بالرفع والنصب فمن قرأ بالرفع حمله على اللفظ، ومن قرأ بالنصب حمله على الموضع.

فإن قيل: فلم كان المضاف والنكرة منصوبين قيل: لأن الأصل في كل منادى أن يكون منصوبا؛ لأنه مفعول إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه فبقي ما سواه على الأصل.

(د)- أجاز العطف على الجواب بإضمار (أن) بعدها، فقال: قد يجوز النصب بالفاء والواو . فقد بلغنا أنّ العرب قرأ: ﴿يُحَاسِبْكُمْ به الله[فَيَغْفِرَ]لِمَنْ يَشاءُ وَيُعَذِّبَ والله عَلَى كُلِ شيءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة/284.[13]

قال أبو حيان: والنصب قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة على إضمار(أن)فينسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف على المصدر متوهم من الحساب تقديره: يكن محاسبة فمغفرة وتعذيب، وهذه الأوجه قد جاءت في قول الشاعر:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك * ربيع الناس والشهر الحرام

ونأخذ بعده بذناب عيش * أجب الظهر ليس له سنام

ويروى أنّها كذلك في مصحف عبد الله.[14]

(هـ)-أجاز نصب(أيّهم)على الإضافة فقال : حدّثنا هارون بن موسى القارئ أنّ ناسا يقرءونها ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾مريم /69 وهي لغة جيّدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امرر على أيّهم أفضل ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت : اضرب الذي أفضل ، لأنّها تنزل (أيًّا) و(من) منزلة الذي في الجزاء والاستفهام.[15]

وأورد أبو حيان تعليقات لنحاة تخطّئ تجويز سيبويه قراءة النصب فقال: وقرأ طلحة بن مصرف، ومعاذ بن مسلم الهراء، وزائدة عن الأعمش (أيّهم) بالنصب مفعولا بـ(لننزعنّ) وهاتان القراءتان تدلان على أنّ مذهب سيبويه أنّه لا يتحتّم فيها البناء إذا أضيفت وحذف صدر صلتها وقد نقل عنه تحتم البناء ، وينبغي أن يكون فيه على مذهب البناء والإعراب.

قال أبو عمرو الجرمي: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكّة أحدا يقول: لأضربنّ أيّهم قائم بالضمّ بل ينصبها.

وقال النحاس: وما علمت أحدا من النحويين وقد خطّأ سيبويه، وسمعت أبا إسحاق يعني الزجاج يقول: ما تبيّن أنّ سيبويه غلط في كتابه إلاّ في موضعين هذا أحدهما.

وقال: وقد أعرب سيبويه (أيّا) وهي مفردة لأنّها تضاف فكيف يبنيها وهي مضافة ؟[16]

وقال العكبري: قوله تعالى: (أيهم أشد) يقرأ بالنصب شاذا والعامل فيه لننزعن وهي بمعنى الذي .[17]وله تحليل نحوي مستفيض عرض فيه ما قيل في هذه المسألة من آراء نحوية للنحاة القدامى فقال: وذهب الخليل بن أحمد إلى أنّ (أيّهم) مرفوع على الحكاية وتقديره: « ثمّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلّ شيعة الذي يقال له أيّهم» كما قال الأخطل:

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ * فَأَبِيتُ لا حَرَجٌ وَلاَ مَحْرُومُ

وتقديره: فَأَبيت في هذا حرج ولا محروم، ولو كان كما زعم الخليل، لكان ينبغي أن يجوز أن يقول: اضرب الفاسقُ الخبيثُ أي: اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث وهذا لا يجوز بالإجماع فكذلك هاهنا .

وأمّا قول الشاعر:

* فأبيت لا حرج ولا محروم*

فهو مرفوع بـ(لا) كـ(ليس) وخبر (ليس) محذوف وتقديره: لا حرج ولا محروم مكاني.

زعم يونس بن حبيب البصري: أنّ (أيّهم) مرفوع بالابتداء و (أشد) خبره، ويعلّق (لننزعنّ) عن العمل وينزله منزلة أفعال القلوب [ظننتُ وحسبتُ، وعلمت وما أشبهها]وهذا ضعيف لأنّ هذا الفعل ليس من أفعال القلوب بشيء؛ بل هو كسائر الأفعال المؤثرة ، فينبغي ألاّ يلغى كما يلغى غيره من سائر الأفعال المؤثرة.

وأمّا قراءة من قرأ: (أيَّهم) بالنصب فإنّه نصبها بـ(لننزعنّ) وجعلها معربة وهي لغة لبعض العرب.ثمّ ذكر ما قاله الجرمي.[18]

(و)-جواز حذف الفعل العامل إذا دلّ عليه دليل واستدلّ بقوله تعالى: (حورًا عينًا)الواقعة/22 وهي قراءة أبيّ وعبد الله بن مسعود.[19] وهي قراءة شاذة.

قرأ ابن كثير، وعاصم، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: «وُحورٌ عِينٌ»بالرفع فيهما.

وقرأ أبو جعفر، وحمزة ، والكسائي، والمفضل عن عاصم: بالخفض فيهما «وُحورٍ عِينٍ».

وقرأ أُبيٌّ بن كعب، وعائشة، وأبو العالية، وعاصم الجحدري: «وحُوراً عِينا» بالنصب فيهما.

قال الزجاج: والذين رفعوا كرهوا الخفض؛ لأنه معطوف على قوله: **(يَطُوفُ عَلَيْهِمْ)**، قالوا: والحُور ليس ممّا يطاف به، ولكنه مخفوض على غير ما ذهب إليه هؤلاء؛ لأن المعنى: يطوف عليهم ولدانٌ مخلَّدون بأكوابٍ ينعمون بها، وكذلك ينعمون بلحم طير، فكذلك ينعمون بحُورٍ عِينٍ، والرفع أحسن، والمعنى: ولهم حُورٌ عِينٌ؛

ومن قرأ «وحُوراً عِيناً» حمله على المعنى؛ لأن المعنى: يُعطَون هذه الأشياء ويُعطَون حُوراً عِيناً، إلاّ أنها تُخالِف المصحف فتُكْرَه...

قال ابن جني: هذا على فعل مضمر أي: ويؤتون أو يزوّجون حوراً عينًا كما قال تعالى: ﴿**وزوّجناهم بحور عين**﴾الدخان/54 ، وهو كثير في القرآن والشعر.[20]

(ز)-وقد يعتمد القراءة الشاذة فيجعلها أصلا ليقيس عليها ويظهر هذا في قوله تعالى: ﴿**إنّ الله لا يستحي أنْ يضرب مثلا ما بَعُوضَةٌ فما فوقها**﴾البقرة/26 برفع بعوضة وهي قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب وقراءة الجمهور (بعوضة) بالنصب.

قال سيبويه: قال الخليل ولا سيما زيدٌ كقولهم دع ما زيد وكقوله تعالى: (مثلا ما بعوضةٌ) ؛ فـ(سيٌّ) في هذا موضع بمنزلة مثل ، فمن ثمّ عملت فيه (لا) كما عملت ربّ في مثل وذلك قولك ربّ مثل زيد[21] .

ولقراءة الرفع وجوه إعرابية ذكرها أبو حيان الأندلسي فقال: واتفق المعربون على أنه خبر ولكن اختلفوا فيما يكون عنه خبرا ، فقيل : خبر مبتدأ محذوف تقديره هو بعوضة،وفي هذا وجهان :

الوجه الأول: أنّ هذه الجملة صلة لـ(ما)، و(ما)موصولة بمعنى الذي،وحذف العائد وهذا الإعراب لا يصح إلاّ على مذهب الكوفيين حيث لم يشترطوا في جواز حذف هذا الضمير طول الصّلة وأمّا البصريين فإنّهم اشترطوا ذلك في غير(أيّ) من الموصولات ،وعلى مذهبهم تكون القراءة على هذا التخريج شاذة، ويكون إعراب(ما) على هذا التخريج بدلا التقدير: مثلا الذي هو بعوضة.

الوجه الثاني: أن تكون ما زائدة أو صفة وهو بعوضة وما بعدها جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق، وقيل: خبر مبتدأ ملفوظ به وهو (ما) على أن تكون استفهامية.

والمختار الوجه الثاني لسهولة تخريجه؛ لأنّ الوجه الأوّل لا يجوز فصيحا على مذهب البصريين، والثاني فيه غرابة واستبعاد عن معنى الاستفهام، و(ما) من قوله فـ(ما) معطوفة على قوله بعوضة إن نصبنا لـ (ما) موصولة وصلتها الظرف أو موصوفة وصفتها الظرف والموصوفة أرجح.

وإن رفعنا بعوضة وكانت(ما) موصولة فعطف(ما) الثانية عليها أو استفهاما فذلك من عطف الجمل أو كانت البعوضة خبرا لـ(هو) محذوفة وما زائدة، أو صفة فعطف على البعوضة إمّا موصولة أو موصوفة.[22]

علّق الزمخشري على قراءة الرفع فقال: فإن رفعت بعوضة فهي موصولة صلة الجملة لأنّ التقدير: (هو بعوضة) فحذف صدر الجملة كما حذف في (تماما على الذي أحسن) ووجه آخر حسن جميل، وهو أن تكون التي فيها معنى الاستفهام لما استنكفوا من تمثيل لأصنامهم بالمحقرات قال: إنّ الله لا يستحي أن يضرب للأنداد ما شاء من الأشياء المحقّرة مثلا بله بعوضة فما فوقها كما يقال فلان لا يبالي بما وهب ما دينار ولا ديناران...

وقراءة الرفع تعزى إلى رؤبة بن العجاج، وهو أمضغ العرب للشيح والقيصوم المشهود له بالفصاحة، وكانوا يشبهون به الحسن وما أظنه ذهب في هذه القراءة إلاّ لهذا الوجه وهو المطابق لفصاحته.[23]

وقد كان سيبويه يؤمن أنّ للقراءة منهجا قائما على الأخذ بما ثبت نقله وصحّ سنده وليس معتمدا على الأقيس أو الأشيع ، ويقول في ذلك بعد استحسانه وجها في العربية: وقد قرأ بعضهم: (وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ) فصلت/17 إلاّ أنّ القراءة لا تخالف لأنها سنّة.[24]

وهذا المنهج الذي أخذ به سيبويه لم يمنعه من بيان وجوه أخرى للقراءة تصح من جهة العربية وإن لم تأت بها قراءة من القراءات، وذلك كما في قوله ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾الجن/18 بمنزلة: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾المؤمنون/52 والمعنى: ولأنّ هذه أمّتكم فاتّقون، ولأنّ المساجد لله فلا تدعو مع الله أحدا...ثمّ ولو قرئت: (إنّ المساجد لله)كان حسنا بكسر الهمزة[25]

وسيبويه-رحمه الله- هاهنا لا يريد بكسر الهمزة تصحيح القراءة فقد وردت بفتحها وإنّما يريد إنّها بالكسر جيّدة من جهة العربية فحسب.

والمنهج المتبع والمعتمد عند سيبويه-رحمه الله- في القراءات هو المنهج القائم على اعتماد ثبوت القراءة بسند نقلي صحيح وبذلك كان يبيّن لكلّ قراءة من القراءات الثابتة وجهها الموافق لمقاييس العربية وأوضاعها، وقد يزيد على القراءات الواردة ببيان وجوه جديدة تتسع لها العربية لو أنّ القراءة جاءت بها.

من خلال ما أثبتناه من قراءات ملتمسة من كتاب سيبويه نجده في مجال التنظير النحوي كان يعتمد على كلّ القراءات حتى الشاذة منها، ويراها أنّها سنة متبعة، وقد صرّح بذلك في أكثر من مرّة، وقد سقنا فيضاً من هذه القراءات ونضيف لما قدمناه: قراءة النصب في قوله تعالى: (كُنْ فَيَكونَ) فلم يعترض على قراءة النصب، وبيّن أنّ النصب ضرورة في الشعر وأورد شواهد دليلا على صحّة ما ذهب إليه فقال : مثله (كن فيكونَ) فيجوز فيه النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنّك تجعل أن العاملة. فممّا نُصب في الشعر اضطرارا قول المغيرة بن حبناء:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لبني تميم وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

وقال الأعشى وأنشدناه يونس:

ثُمَّتَ لاَ تَجْزُونَنِي عند ذاكُمْ ولكن سَيَجْزِيني الإله فَيُعْقِبَا

وهو ضعيف في الكلام.[26]

وقراءة النصب لابن عامر، وقرأ الكسائي كذلك في(النحل) و(يس) وقد وجهوا النصب بأنّه بإضمار (أن) بعد الفاء حملا للفظ الأمر وهو(كن) على الحقيقي ووافقهما ابن محيصن في يس .[27] وقرأ بها الحسن.[28]وهذه القراءة شاذة كما نصّ ابن الناظم فقال : وهذا نادر لا يكاد يعثر عليه إلاّ في ضرورة الشعر.[29]

قال العكبري : وقرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر وهو ضعيف لوجهين:

الوجه الأول: أن (كن) ليس بأمر على الحقيقة إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكون يدل على ذلك أن الخطاب بالتكون لا يرد على الموجود؛ لأن الموجود متكون ولا يرد على المعدوم لأنه ليس بشيء لا يبقى إلا لفظ الأمر ولفظ الأمر يرد ولا يراد به حقيقة الأمر كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ مريم/38 وكقوله ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَانُ مَدًّا﴾ مريم/75.

والوجه الثاني: أن جواب الأمر لابد أن يخالف الأمر إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما فمثال ذلك قولك اذهب ينفعك زيد فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر وتقول: اذهب يذهب زيد فالفعلان متفقان والفاعلان مختلفان وتقول: اذهب تنتفع فالفاعلان متفقان والفعلان مختلفان.

فأما أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز كقولك: اذهب تذهب، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطا لنفسه[30]

- قال القرطبي: (كن فيكون) قراءة ابن عامر والكسائي(فيكون)نصبا عطفا على (أن نقول).

- قال الزجاج: يجوز أن يكون نصبا على جواب (كن) الباقون بالرفع على معنى فهو يكون وقد مضى القول فيه في البقرة مستوفى.[31]

قال ابن زنجلة: قرأ ابن عامر (فيكون) نصب كأنه ذهب إلى أنه الأمر تقول أكرم زيدا فيكرمك وقرأ الباقون بالرفع قال الزجاج: رفعه من جهتين:

- إن شئت على العطف على يقول.

- وإن شئت على الاستئناف.[32]

والملاحظ أنّ هذه القراءة ضعّفها علماء القراءات وحكموا بشذوذها، لكنّ سيبويه اعتمدها كوجه من وجوه العربية الذي يخرج عليه القواعد النحوية، ممّا يدلّ دلالة قاطعة أنّ هذه القراءات الشاذة كانت معتمدة عند النحاة الأوائل كمصدر للتأصيل والتقنين النحوي وأنّ مصطلح «قراءات شاذة» لم يكن معروفا ولا متداولا بين أهل الصنعة، ولعلّ ما أثبتناه لسيبويه من مسائل نحوية مصدرها هذه القراءات التي يقال عنها شاذة خير دليل على ذلك.

وللبحث صلة في مقال آخر

الهوامش :

1 – الاقتراح في أصول النحو ، السيوطي ، ص: 46 .

2 – البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، 76/6 والقراءة بالتاء (فلتفرحوا) هي قراءة عثمان بن عفان وأبيّ وأنس والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المدني والسلمي وقتادةو الجحدري وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن قائد والعباس ابن الفضل . (بحر المحيط ، 76/6) .

3 خزانة الأدب ، البغدادي ، 9/1.

4– البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، 41/1.

1– مقدمة كتاب الميسر في القراءات الأربعة عشر ، محمد فهد خاروف ، ص : د.

6 – الكتاب ، سيبويه ، 63/2.

7 – البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، 34/1.

8 – الكتاب ، سيبويه ، 13/3–14.

9 – البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، 92/7.

10 – الكتاب ، سيبويه ، 13/3 (الهامش)

11 – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري ، 462/2 .

12 – الكتاب ، سيبويه ، 187/2.

13 – الكتاب ، سيبويه ، 90/3.

14 – البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، 752/2.

15 – الكتاب ، سيبويه ، 398/2.

16 – البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، 288/7.

17 – التبيان في إعراب القرآن ، العكبري ، 2 /115.

18 –البيان في غريب إعراب القرآن ، ابن الأنباري ، 131/2–132.

19 – الكتاب ، سيبويه ، 95/1.

20 – المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني ، 360/2.

21 – الكتاب ، سيبويه ، 138/2.

22 – البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، 198/1–199.

23 – الكشاف ، الزمخشري ، 264/1.

24 – الكتاب ، سيبويه ، 148/1.

25 – الكتاب ، سيبويه ، 127/3.

26 - الكتاب سيبويه ، 39/3.

27 - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي، ص.190.

28 - مختصر القراءات الشاذة ، ابن خالويه ، ص.:37.

29 - همع الهوامع ، السيوطي ، 16/2

30 - التبيان في إعراب القرآن ، العكبري ، 60/1 . إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، العكبري ، ص.:60.

31 - تفسير القرطبي ج: 10 ص.: 106.

32 - حجة القراءات ، ابن زنجلة ، ص: 111 تحق : د/ سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة، 1402/1982.

تعليق : علّق ابن الأنباري على هذه الآية ، فقال : أوقع لفظ الشيء على المعلوم عند الله قبل الخلق لأنه بمنزلة ما وجد وشوهد وفي الآية دليل على أن القرآن غير مخلوق لأنه لو كان قوله كن مخلوقا لاحتاج إلى قول ثان والثاني إلى ثالث وتسلسل وكان محالا وفيها دليل على أن الله سبحانه مريد لجميع الحوادث كلها خيرها وشرها نفعها وضرها : والدليل على ذلك أن من يرى في سلطانه ما يكره ولا يريده فلأحد شيئين

(أ)- إما لكونه جاهلا لا يدري.

(ب)- وإما لكونه مغلوبا لا يطيق ولا يجوز ذلك في وصفه سبحانه وقد قام الدليل على أنه خالق لاكتساب العباد ويستحيل أن يكون فاعلا لشيء وهو غير مريد له لأن أكثر أفعالنا يحصل على خلاف مقصودنا وإرادتنا فلو لم يكن الحق سبحانه مريدا لها لكانت تلك الأفعال تحصل من غير قصد وهذا قول الطبيعيين وقد أجمع الموحدون على خلافه وفساده.